# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## النفط الكويتي يرتفع 1,47 دولار إلى 27,4 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,47 دولار في تداولات أمس الاول ليبلغ 27,4 دولارا مقابل 25,94 دولارا للبرميل في تداولات الأربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات امس مع ترقب تطورات التقارير حول تنسيق محتمل بين منظمة (أوبيك) والمنتجين من خارجها وسط سيولة منخفضة قبل عطلة السنة القمرية الجديدة في الصين وعدد من بلدان آسيا.

### صناعة المهرجانات الوطنية الأكثر تحقيقاً للأرباح.. وليست عبئاً على الميزانية

# «هلا فبراير».. رافد اقتصادي مهم وفرصة لتنشيط السياحة المحلية

محمود فاروق

في ظل الاتجاه الحكومي لرفع ايرادات الدولة غير النفطية والتي تشكل نحو 10٪ من ايرادات الدولة العامة، التفتت الإدارة السياسية إلى قطاع السياحة مستغلة احتفالات الكويت بمهرجان هلا فبراير الحالي لتكون نقطة انطلاقة لقطاع السياحة المحلي الحيوي الذي يعتبر رافدا مهما من روافد العديد من الدول العالمية والخليجية وعلى رأسها دبي. وعلى ما يبدو ان حفلات هلا فبراير الأسبوعية اصبحت الآن من اهم الروافد التي ستساهم في ايرادات الدولة، خاصة بعد الحضور اللافت لزائري الكويت هذا العام منذ الانطلاقة الاولى للمهرجان. وأظهرت الأعياد الوطنية على مدار السنوات الماضية ارتفاع جاذبية الكويت وقدرتها على احتضان قطاع السياحة وجذب المواطنين من دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، وبات من الضروري الاستثمار في السياحة بشكل جدي، بما يعزز من البيئة الاقتصادية، خاصة في قطاع التسوق والسياحة العائلية. وباتت ذكرى التحرير والأعياد الوطنية من أهم المناسبات التي يجب أن تبدأ الدولة في استغلالها بشكل أمثل لتسويق الكويت، بغرض إيجاد رافد اقتصادي حتى لو كان بشكل موسمي لخلق فرص عمل وللشركات العاملة في هذا القطاع من شركات الفنادق والمطاعم وشركات الطيران وغيرها.

**ارتفاع جاذبية الكويت وقدرتها على احتضان السياحة وجذب مواطني دول الخليج**

**الأعياد الوطنية فرصة مناسبة لتسويق الكويت خارجياً**

**500 ألف دينار إيرادات بيع تذاكر 5 حفلات.. وكل قطاعات الدولة تستفيد**

### إيرادات الحفلات

ففي مؤشر جديد لنمو قطاع السياحة أظهرت حسبة اجرتها «الأنباء» أن إجمالي إيرادات حفلات هلا فبراير يصل الى 500 الف دينار ما يعادل 1,6 مليون دولار في شهر واحد فقط، حيث تأتي هذه الإيرادات من بيع تذاكر الحفلات الخمس فقط، ناهيك عن حجوزات الفنادق والمطاعم للزوار ومصاريف حجوزات الطيران والتسوق.

وجاءت الحسبة بناء على عدد المقاعد التي يتاح بيعها من خلال الموقع الإلكتروني للمهرجان التي يصل عددها إلى نحو 1,657 الف مقعد، وفي بعض الحفلات الكبرى يتجاوز 2300 مقعد. مع الأخذ في الاعتبار ان اسعار تذاكر الحفلات تختلف على حسب مكان المقعد بالنسبة للمسرح (تبدأ أسعارها من 10 دنانير إلى 200 دينار).

ووفق معلومات وردت لـ «الأنباء» تفيد بأن هذه النوعية من الحفلات مربحة إلى حد كبير، بداية من المناقصة التي تعرضها الدولة على الشركات الراغبة في إقامة الحفلات حتى الشركات الراعية والبث الحصري للتلفزيون، وهو ما يوضح الكم الهائل الذي يمكن ان تحققه الدولة لتكرار مثل هذه الحفلات لأكثر من شهر فبراير فقط. ووفقا لخبراء في قطاع السياحة قالوا لـ «الأنباء» ان مهرجان هلا فبراير يعد احد الروافد المهمة في تعزيز التعاون مع الدول الخليجية المجاورة، مشيرين الى ان تنوع انشطة هلا فبراير وإقامتها في اكثر من موقع يساهم في الترويج السياحي والتجاري، بما يعكس أجواء الأمن في الكويت.

### مطالبات غير منطقية

وفي خلال الأيام الاولى لانطلاقة المهرجان اشتدت التعليقات على موقع التواصل الاجتماعي خاصة تويتر مطالبين بإلغاء حفلات هلا فبراير لأسباب غير منطقية، حيث تصور البعض انها تمثل عبئا على ميزانية الدولة في حين ان الحكومة تطالب بالترشيد، إلا ان الواقع يختلف كثير، فهذه المهرجانات بلا شك تلعب دورا رئيسيا في تعزيز السياحة الداخلية بالكويت وتساهم في جعلها واجهة سياحية للزائرين من جميع الدول، حيث اصبح المهرجان علامة مميزة لتسويق اسم الكويت من خلال برامج متكاملة وحافلة ، فالأمر بالنهاية مربح بالنسبة للدولة ولا يمثل أي خسارة او عبء وانما سيساهم في رفع الإيرادات بشكل كبير سواء على مدى المتوسط او الطويل، وهو ما ظهرت بوادره خلال المهرجان الحالي.

الأعياد الوطنية أصبحت من المناسبات التي يجب أن تبدأ الدولة في استغلالها بشكل أمثل

### مقترح حكومي في طريقه لمجلس الأمة لتعديل قانون الرعاية السكنية وإشراك القطاع الخاص

# أزمة النفط تدفع لبناء شقق وبيوت صغيرة للمواطنين

طارق عرابي

علمت «الأنباء» ان أزمة النفط دفعت إلى تقديم مقترح حكومي يرفع لمجلس الأمة، ويقضي بتعديل قانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية ليسمح ببناء شقق سكنية وبيوت بمساحات صغيرة للمواطنين، على أن تستمر فلسفة «أرض وقرض» من دون تغيير. وقالت مصادر مسؤولة لـ«الأنباء» إن المقترح يتضمن دخول المؤسسة العامة للرعاية السكنية في شراكة مع القطاع الخاص لتطوير المدن الإسكانية الجديدة، وذلك عن طريق مشاركة مؤسسة الرعاية السكنية بحصة عينية تتمثل في الأرض، فيما يقوم القطاع الخاص بتنفيذ المدن الإسكانية وتصميم أجزائها بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي لن تساعد الحكومة على استمرار تنفيذ المشاريع الإسكانية المستقبلية.

مقترح حكومي يسمح ببناء بيوت للمواطنين بمساحات صغيرة

### كيف تدير أموالك ومدخراتك في الأزمة؟

# 4 نصائح لتقليل مصروفاتك

عيد الشهري

**مؤسس شركة الأجيال القادمة للاستشارات**

في وقت تتجه فيه الحكومة لرفع الدعم عن السلع الأساسية مثل الكهرباء والبنزين وغيرها من المنتجات التي تدعمها الحكومة لتقدمها للمواطنين والمقيمين بأسعار رمزية، يفرض الواقع الحالي ايجاد خطة بديلة في توفير المصروفات بعد ان وصلت أسعار النفط إلى المستوى الحالي والذي من الممكن ان يشكل عبئا ماليا كبيرا على ميزانية الدولة.

لذلك تسلط «الأنباء»، من خلال الزاوية اليومية التي أطلقتها بعنوان: «كيف تدير أموالك ومدخراتك في الأزمة؟»، الضوء على كيفيه استعداد المواطن لموجهة رفع الدعم، وذلك من خلال نصائح يقدمها مؤسس شركة الأجيال القادمة للاستشارات عيد الشهري لمساعدة المواطن على ترشيد مصروفاته، وتعتمد نصائح الشهري على 4 نقاط أساسية يجب على المواطن الأخذ بها في حال تم رفع الدعم، وهي:

1ـ تقليص مصروفات السيارة فبدلا من شراء سيارة قيمتها تصل الى 20 ألف دينار يمكن شراء سيارة بـ 10 آلاف دينار تفي بنفس الغرض وربما تكون بنفس مستوى وقدرات السيارة المرتفعة الثمن، وهنا نجد انه تم تقليص سعر السيارة ليكون القسط على سبيل المثال 100 دينار بدلا من ان يكون 200 دينار، بالإضافة إلى توفير استهلاك الوقود واستعمال السيارة للأماكن البعيدة.

2ـ مصروفات الاتصال أو الهواتف النقالة، وهنا يجب ان يلتفت المواطن لمصروفات مكالماته والا تتجاوز مبلغا يشكل عبئا ماليا عليه، كما يجب التقليل من عروض شراء الهواتف النقالة الجديدة لأنها تلبي نفس الحاجة والغرض.

3ـ الشعب الكويتي يسافر إلى الخارج بشكل كبير جدا مما يؤثر حاليا على المعيشة وهذا لن يستمر في الظروف المقبلة، لذلك يجب ان نلتفت إلى تلك النقطة من خلال تقليل عدد السفرات بشكل يمكن ان يوازن المصروفات في حال رفع الدعم والاستغناء عما ليس مهما.

4ـ المجتمع الكويتي يعتمد اعتمادا كبيرا على المطاعم، لذلك يجب ان يبدأ بتجهيز الطعام في المنزل، وتقنين مصروفات المطاعم من خلال شراء ما هو ضروري للأكل في البيت حسب الحاجة.

● إعداد: يوسف لازم

**زاوية يومية تتيحها «الأنباء» للاقتصاديين الراغبين في إعطاء نصائحهم للقراء حول كيفية مواجهة الأزمة وترشيد الإنفاق واستغلال الفرص.**

# ولاية ماريلاند.. يسكنها الأسر الأغنى في أميركا

وفقا لدراسة اعدتها شركة «فونيكس» تصدرت ولاية ماريلاند المجاورة للعاصمة واشنطن، قائمة الولايات الأميركية في عدد الأسر التي تفوق ثروتها المليون دولار، تلتها ولاية كونيكتكات، ثم هاواي. وكشفت الدراسة التي اعدتها الشركة على مدى سنة كاملة، أن 7,7٪ من الأسر التي تعيش في ماريلاند تملك أكثر من مليون دولار على شكل أصول قابلة للاستثمار، ما يعني أن أسرة من كل 13 أسرة تسكن الولاية تحمل لقب «مليونيرة»، وفقا لما نقلته صحيفة«الخليج».

أما في ولاية كونيكتكات فبلغت النسبة 7,3٪ مقارنة بـ 7,25٪ لولاية هاواي التي جاءت في المركز الثالث.

وتبين أن كثافة المليونيرات ترتفع في الولايات ذات الحجم الأصغر، والتي جاء عدد الشهادات الجامعية فيها أعلى، وتلك القريبة من مراكز تكدس الثروات مثل ماريلاند القريبة من واشنطن وكونيكتكات القريبة من مدينة نيويورك.

**7,7٪ من الأسر في «ماريلاند» تملك أكثر من مليون دولار**

«ماريلاند»..مدينة تحمل فيها واحدة من كل 13 أسرة لقب «مليونيرة»

وتركزت الولايات التي ارتفع عدد العائلات المليونيرة فيها في الغرب والغرب الأوسط، حيث ارتفع تصنيف ولاية مينسوتا إلى المرتبة الحادية عشرة بفارق خمس مراتب عن العام 2014، وبلغت نسبة المليونيرات فيها 6٪ من عدد السكان.

# «بيتك كابيتال»: 3,6٪ زيادة في القيمة السوقية للسوق

قال تقرير صادر عن شركة «بيتك كابيتال» ان مؤشرات السوق شهدت اتجاها إيجابيا خلال الاسبوع الماضي، بعد فترة طويلة من الإغلاقات السلبية، فقد ارتفع مؤشر السوق السعري بنسبة 3,75٪ ليغلق عند 5,198 نقطة، وشهد مؤشر كويت 15 ارتفاعا بنسبة 3,81٪ ليغلق عند 848,55 نقطة. كما أغلق مؤشر المثنى الإسلامي عند 505,47 نقاط بزيادة نسبتها 2,56٪. وبالنسبة لنشاط السوق، فقد بلغت احجام التداول الاسبوعية 919,91 مليون سهم مقارنة بـ 832,89 مليون سهم في الأسبوع السابق، وشهدت القيمة السوقية الاجمالية ارتفاعا بنسبة 3,6٪ عما هي عليه فوصلت إلى 24,49 مليار دينار حيث شهدت السوق اتجاها تصاعديا في أسهم الشركات الكبرى التي كانت العامل الرئيسي.